الصدمة المزدوجة وانعكاساتها على التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

The double shock and its implications for human development in the Middle East and North Africa

بوطريق إبراهيم [1]♦، حمدوش فاطمة الزهراء [2]

[1] المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (الجزائر)، مخبر بحث LEQAD، البريد الالكتروني : brahimboutrig@yahoo.fr

[2] المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (الجزائر)، مخبر بحث LEQAD، البريد الالكتروني : fatmazohrahamadouche@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/07/31 تاريخ القبول: 2021/09/24 تاريخ النشر: 2022/01/09

الملخص

تهدف الدراسة إلى محاولة إعطاء تحليل لانعكاسات الصدمة المزدوجة المتمثلة في انتشار جائحة كورونا Covid-19 وانهيار أسعار البترول على التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي ظل الوضع الاقتصادي العالمي الراهن الذي يغلب عليه طابع عدم الاستقرار والتوازن الداخلي وتراكم الاختلالات الخارجية، ومن أجل القيام بهذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلنا إلى أن انتشار جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط أثرا على جميع جوانب الاقتصاد ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذالك الزراعة والخدمات التجارية وغير التجارية حيث يعمل معظم العمال منخفضي الأجر والنساء، لذا يجب على سلطات المنطقة معالجة الصدمة المزدوجة بالتركيز على الاستجابة للطوارئ الصحية والعمل على إيجاد فرص كافية وسريعة للعمل المنتج، وفي الوقت ذاته تحقيق العدالة في توزيع المنافع التي يولدها النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، النمو الاقتصادي، الصدمة المزدوجة، فيروس كورونا Covid-19.

Abstract

The study aims to attempt to give an analysis of the repercussions of the double shock represented by the spread of the Covid-19 pandemic and the collapse of oil prices, on human development in the Middle East and North Africa region, and in light of the current global economic situation, which is characterized by instability, internal balance and the accumulation of external imbalances and for to carry out this study, we relied on the descriptive analytical method, and we concluded that the spread of the Corona virus pandemic and the collapse of oil prices affected all aspects of the economy in the countries of the Middle East and North Africa, including agriculture and commercial and non-commercial services where most low-paid workers and women work therefore, the authorities in the region must address the double shock by focusing on responding to health emergencies and working to create sufficient and rapid opportunities for productive work, At the same time, achieving equity in the distribution of benefits generated by economic growth.

Keywords: Human Development, Economic growth, double shock, Corona Virus Covid-19.

♦المؤلف المرسل

المقدمة

تعتبر التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عملية تقدم ونمو تكون بشكل جزئي أو شامل باستمرار، تتفاوت بأشكالها وتركز على تحقيق الرقي والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية والمضي قدما بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فالتنمية بمفهومها الشامل تهدف في الأساس إلى جعل الإنسان يحيا حياة سعيدة خالية من العلل والأمراض، وبالتالي فالحالة الصحية والتعليمية تعد أحد دعامات التنمية خاصة وأن ضعف هذه الحالة لدى الأفراد يؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمع بأكمله من حيث القدرات الإنتاجية وإمكانيات التطور، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم يساهم مباشرة في تحسين مستوى المعيشة ويؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

وبناءا عليه فإن التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي ما هو إلا الوسيلة لتحقيقها، إلا أن الصدمة المزدوجة المتمثلة في انتشار فيروس جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط أثرا على جميع جوانب الاقتصاد ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على غرار كل بلدان العالم، فقد أحدثت جائحة كورونا أشد كساد اقتصادي شهده العالم منذ عقود، وبسبب عمق الأزمة وشدتها فهي تدفع نحو تحول الاقتصادات النامية والصاعدة إلى الانكماش، برغم أنها تمتعت بمعدلات نمو لا بأس بها قبيل حلول الأزمة وحافظت عليها وبرغم ظروف الحروب التجارية بين الاقتصاديات الكبرى، تزامنا مع تزايد مشكلات الديون وتراجع أسعار السلع الأولية والأصول في سنوات ما قبل كورونا. ومن هذا المنطلق لفت انتباهنا إلى وضع دراسة نظرية تحليلية لانعكاسات الصدمة المزدوجة المتمثلة في انتشار جائحة كورونا Covid-19 وانهيار أسعار البترول على التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وهذا في ظل العديد من التحديات خاصة ما تعلق منها بالصدمات النفطية في ظروف اقتصادية عالمية يسودها الغلق شبه التام نتيجة انتشار فيروس كورونا حيث سنحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات الصدمة المزدوجة (انتشار جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط) على التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)؟

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، الذي يغلب عليه طابع عدم الاستقرار والتوازن الداخلي وتراكم الاختلالات الخارجية وربما وصولا إلى الأزمات مع سرعة انتشار فيروس كورونا عبر كل أنحاء العالم، وهو ما جعلنا نلفت الانتباه لمسألة التنمية البشرية نظرا للتكلفة الاقتصادية والمالية والاجتماعية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا وهي تكلفة ضخمة على الاقتصاد العالمي يبدو أنها أكثر كلفة في الدول ذات الاقتصاد الريعي، خاصة وأن معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتأثر كثيرا بتطورات الأسواق العالمية في قطاع المحروقات.

ولتحليل الإشكالية محل الدراسة اعتمدنا الفرضيتن التاليتين:

– الصدمة المزدوجة المتمثلة في انتشار جائحة كورونا Covid-19 وانهيار أسعار البترول أثرت سلبا على التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
– تأثيرات الصدمة على التنمية البشرية تبقى متفاوتة وغير متناسبة مع كل الفئات السكانية في المنطقة.

ونسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
– معرفة حجم الصدمة في المنطقة ومدى تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية؛
– محاولة تقديم تحليل لانعكاسات الصدمة المزدوجة المتمثلة في انتشار جائحة كورونا Covid-19 وانهيار أسعار البترول على التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)؛
– محاولة تقديم توصيات صائبة لسلطات المنطقة للخروج من هذه الصدمة بسلام والتصدي لكل التحديات الممكنة.

واعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي بجانبيه، النظري بالتطرق إلى الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية، والجانب التحليلي تحليل لانعكاسات الصدمة المزدوجة التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك باستعمال البيانات الإحصائية التي تعتمدها الهيئات العالمية والإقليمية المعتمدة وللإلمام بجوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي:
أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية؛
ثانيا: تطورات التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1990–2019؛
ثالثا: تحليل لانعكاسات الصدمة المزدوجة (انتشار جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط) على التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).

أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية

يعتبر موضوع التنمية البشرية من أحدث مواضيع الساعة التي استحوذت على اهتمام وتفكير الكثيرين من المفكرين والممارسين في مجال الإدارة، فالثروة الحقيقية لأية دولة هم أناسها والغرض من التنمية البشرية هو تهيئة بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية، فالتنمية البشرية اهتمت وركزت في دراساتها على الأفراد الذين يمتلكون القدرة على التجديد والتطوير والإبداع، فالفرد بفكره وإمكانياته يعد أهم العناصر الإنتاجية الأكثر ربحية والاهتمام به يجعل الدولة تحقق معدلات للتنمية البشرية مقبولة وتصبح بمثابة القوة الدافعة من أجل التقدم والرقي.

1– مفهوم التنمية البشرية

تعد ظاهرة التنمية البشرية من الظواهر الحديثة نسبيا، إذ تعود على وجه التحديد إلى النصف الثاني من القرن العشرين، ففي هذه الفترة كان مفهوم التنمية يتأجج بين مفاهيم ومصطلحات عديدة وكانت تغلب عليها التفسيرات الاقتصادية، ومن هنا كان هناك خلط كبير بين التنمية ومفاهيم أخرى، إذ كانت تعابير التنمية والتنمية الاقتصادية والنمو قد اعتبرت بشكل عام متشابهة، واستخدمت دون تمييز واعتبر مفهوم

التنمية مشابها لمفهم النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تم التركيز على تكوين رأس المال الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق نمو في دخل الفرد الإجمالي، هذا كاف بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة، أو ما يسمى بالأثر التساقطي للنمو، وعليه تم النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه الفترة (التميمي، 2013، صفحة 47).

ولا يعود مفهوم التنمية البشرية إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 وما تلاه من تقارير، فالتنمية حصيلة جهد فكري طويل نجد له جذورا في الفكر الإسلامي والخلدومي على الخصوص حيث قال: "إن ثروة شعب ما، هي سكانه المحبون للعمل، المجيدون له، المبدعون فيه" وأيضا "إن الإنسان غاية ما في الطبيعة وكل ما في الطبيعة مسخر له"، وأشار Aristotle إلى أن الهدف من الثروة هو رفاهية البشر في قوله: " ليس الهدف من التنمية تحقيق الثروة فالثروة لا تمثل النعمة التي تسعى إلى تحقيقها فهي مجرد وسيلة للوصول إلى شيء آخر وهو رفاهية البشر" (الشواوره، 2005، صفحة 03)، وكذالك الأمر في الفكر الماركسي عندما ذهب Karl Marx إلى أن قيمة أي سلعة تحدد بمقدار العمل البشري الذي بذل في سبيل إنتاجها، وهكذا فالعمل الإنساني هو الذي يحدد القيمة، ويصبح العنصران الأساسيان هما العمل والطبيعة، بل أن قسما كبيرا تزداد قيمته حسب ما يقوم به الإنسان من أجل الاستفادة منه (السيد، 1998، صفحة 23).

ولقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1990 التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع خيارات الناس (Human Devlopment is the Process of Enlaging's Choices)، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على قدر من التعليم والتمتع بمستوى معيشي لائق، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته" (UNDP, 1990, p. 10) .

ويمكن تلخيص التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يلخص التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية

المرحلة	الفترة	تطور التنمية
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية إلى منتصف الستينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
الثانية	من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للثروة
الثالثة	من منتصف السبعينات حتى أواخر عقد الثمانينات	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
الرابعة	منذ العام 1990 حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	التنمية البشرية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للثروة + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: (بن يزة، 2009-2010، صفحة 28).

من خلال تحليلنا لهذا الجدول نلاحظ أن التنمية انتقلت من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على تعظيم الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأولى إلى المفهوم الذي يركز على الفرد باعتباره الأداة والوسيلة في نفس الوقت لتحقيق التنمية، بالتالي فالتنمية البشرية تركز على ثلاث عناصر ضرورية: التعليم، الدخل والصحة والهدف هو استخدام هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود والمساهمة في التنمية الشاملة.

2- مؤشرات قياس التنمية البشرية

هناك العديد من المؤشرات المختلفة والمتكاملة التي تستخدم في قياس مستوى التنمية البشرية في بلد معين حيث قامت الأمم المتحدة بتجديد مجموعة من المؤشرات تستخدم في قياس مستوى التنمية البشرية أهمها: مؤشر التنمية البشرية، مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس، مؤشر الفقر البشري...الخ.

ولقياس التنمية البشرية، وضعت الأمم المتحدة في سنة 1990 دليل التنمية البشرية (*Indicateur du Développement Humaine-**IDH***)، لتضيف بعد ذلك ثلاثة أدلة أخرى يتناول كل واحد منها مؤشر جانبا من جوانب التنمية البشرية وهي: دليل الفقر البشري(*Indicateur de la Pauvreté Humaine-**IPH***)، دليل التنمية البشرية حسب الجنس(*Indicateur Sexo-spécifique du Développement Humaine-**ISDH***) دليل مشاركة المرأة (*Indicateur de la Participation des Femmes-**IPF***) المرأة (لبيب و بيضون، 2007، الصفحات 63-43).

2-1 مفهوم مؤشر التنمية البشرية

مؤشر التنمية البشرية هو مركب يهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجنماعية، باستخدام سلم يتراوح مابين القيمتين 0 و1 من خلال تحديد الامكانيات التي وفرتها الدول في ثلاث جوانب مهمة وهي (مزيان، 2015-2016، صفحة 121):

- مدة الحياة ومستوى الصحة وذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة؛
- التمدرس وتلقي المعارف، اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين والمعدل الإجمالي للتمدرس والتعليم؛
- إمكانية الحصول على مستوى معيشي لائق/ ومستوى حياة رفيع، ويقاس اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج المجلي الإجمالي بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية.

2-2 دليل مؤشر التنمية البشرية (HDI)

يعد دليل التنمية البشرية مقياس موجزا ومركبا للتنمية البشرية، وهو يقيس متوسط الانجازات الكلية التي حققها المجتمع من حيث ثلاثة أبعاد أساسية، وهي من أهم الخيارات المتاحة للناس والمذكورة في المفهوم السابق، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و1 وتكون التنمية البشرية مرتفعة كلما اقترب المؤشر من 1 ومنخفضة كلما اقترب المؤشر من 0.

2-3 حساب مؤشر التنمية البشرية

يتم حساب مؤشر التنمية البشرية انطلاقا من حساب المتوسط الحسابي لمؤشرات الأهمية للعناصر المكونة لمؤشر التنمية البشرية وهي الأمل في الحياة عند الولادة، معدل القراءة والكتابة عند البالغين، المعدل الإجمالي للقيد في التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام. للإشارة مؤشر الأهمية يتم تحديده انطلاقا من العلاقة التالية (مزيان، 2015-2016، صفحة 123):

مؤشر الأهمية = (القيمة الحقيقية – القيمة الدنيا)/(القيمة العظمى– القيمة الدنيا)

أما عن القيم الدنيا والقصوى ثابتان لكل مؤشر من مؤشرات التنمية البشرية وهي كما يلي:

- العمر المتوقع عند الولادة: 25 عاما و85 عاما؛
- معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: 0% و100%؛
- نسبة القيد الإجمالية: 0% و100%.

2-4 قياس التنمية البشرية في إطار عربي:

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التنسيق مع المنضمات والحكومات الإقليمية من أجل إصدار تقارير سنوية تدرس حالة التنمية البشرية لتلك الأقاليم والدول، وفي عام 2002 صدر أول تقرير للتنمية البشرية في الوطن العربي، وأطلق عليه "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002". وقد حدد هذا التقرير نقائص التنمية في الوطن العربي وهي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002، صفحة 04): نقص الحرية، نقص تمكين المرأة، نقص اكتساب المعرفة.

واعتمد نفس التقرير ستة مؤشرات للتنمية الإنسانية وهي كالتالي (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2002، صفحة 18):

- العمر المتوقع عند الميلاد، كمقياس عام للصحة في مجملها؛
- التحصيل العلمي، كما يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب دليل التنمية البشرية؛
- مقياس الحرية، تعبيرا عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية، لكي يعكس قصور التمتع بالحرية في البلدان العربية؛
- مقياس تمكين النوع، كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع، ويعكس قصور تمكين المرأة في البلدان العربية؛
- الاتصال بشبكة الانترنت، مقاسا بعدد حواسيب الانترنت الأساسية للسكان، للتعبير عن التواصل مع شبكة المعلومات (التوصل لتقنيات المعلومات الاتصالات الحديثة هو أحد متطلبات الانتفاع من العولمة ويعكس قصور المعرفة في الدول العربية)؛
- انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن لكل متر)، ويعكس المساهمة في الإصرار بالبيئة.

هذا بالإضافة إلى العديد من المؤشرات المختلفة والمتكاملة الأخرى التي تستخدم في قياس مستوى التنمية البشرية والتي تتطور من سنة إلى أخرى.

3- أهداف التنمية البشرية

يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية البشرية في النقاط التالية (أبو الحسن، 2006، صفحة 222):

- توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع أفراد المجتمع والعمل على القضاء على الجهل والأمية؛
- توفير مناصب العمل والمساهمة في خلق الظروف المناسبة للعمل خاصة في المناطق الريفية والحضارية وهذا بهدف القضاء على البطالة؛
- تحسين مستويات الصحة وخاصة المتعلقة بصحة الأطفال دون سن ال 15 والمرأة الحامل؛
- توفير المأوى للأفراد ذوي الدخول المنخفضة؛
- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية؛
- الحد من وطئ الفقر؛
- رفع مستوى معيشة الأفراد وهذا بزيادة دخول الأفراد؛
- مساعدة الأفراد في تلبية مختلف احتياجاتهم؛
- توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

يمكن أن نستخلص مما سبق أن التنمية انطلقت من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على الناتج المحلي الإجمالي والتي كان الفرد البشري مجرد وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، إلى المفهوم البشري والذي اعتبر الفرد فيه هدفا ووسيلة، فالتنمية البشرية Human Development هي عملية توسيع خيارات الشعوب والمستهدف بهذا هو أن يتمتع الإنسان بمستوى مرتفع من الدخل وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم، ففي عام 1991 صدر تقرير التنمية والذي أكد فيه أن التنمية البشرية لا تؤدى مهامها بدون أن يكون هناك نموا اقتصاديا مصاحبا وإلا لن يكون هناك تحقيق في تحسن في الأحوال البشرية عموما.

ويبقى مفهوم التنمية البشرية أعمق وأغنى من أن نستطيع قياسه بأي مقياس أو حصره بمؤشرات، ولكن مثل هذه المؤشرات مفيدة في تركيز الانتباه وتبسيط المشكلة، والسبب الأقوى لاستخدامها هو عدم كفاية المؤشرات الّأخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي، ورغم ذلك وجهت العديد من الانتقادات سواء من ناحية المفهوم أو من ناحية المؤشرات، فالبعض يرى أن هذا المفهوم هو اختيار للمؤسسات الدولية ويرتبط بالمناسبات التي تحددها هذه المؤسسات، ولا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية ولا يتصدى لتحليل أوضاع البلدان النامية الداخلية وعلاقاتها الخارجية تحليلا أصيلا ومبدعا، وهو استنتاج للمفاهيم والنظريات الموجودة في الدول المتقدمة ولا يناسب الدول النامية لاختلاف أنماطها ومحدداتها، واستبدال المفهوم وجعله أكثر اتساعا لا يعني أنه أصبح قادرا على معالجة مشاكل التنمية في العلم النامي أو أنه يحوي جميع جوانب التنمية والتقدم فيها.

ثانيا: تطورات التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2019

إن تطورات التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرتبطة بتطوير دليل التنمية البشرية فيها، هذا الدليل الذي يعد تقدما حقيقا في اتجاه قياس التنمية، إذ يعتبر مقياسا مركبا لمدى ما يتمتع به الناس من فرصة للعيش في عافية وقدرة على اكتساب المعارف والمشاركة بقوة في صياغة حياتهم، إلى جانب دخل كاف للحصول على السلع والخدمات التي تتوافق وهذه الخيارات، ورغم الانتقادات التي وجهت لهذا الدليل سواء من ناحية المفهوم أو من ناحية المؤشرات إلا أنه يعد إضافة جديدة لقاس التنمية. كما أن التنمية البشرية تتأثر بالسياسات الاقتصادية المختلفة حيث لا بد من قيام الدولة بدور مهم ومباشر لوضع وتنفيذ استراتيجية لتنمية البشرية وتخصيص جزء معتبر من الإنفاق الحكومي للتنمية البشرية والحرص على ضمان النوعية المطلوبة للنمو الاقتصادي.

1- لمحة عن منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، فهي تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم آسيا وأوربا وأفريقيا، بمساحة تقارب 11.140.780 كلم2، أي بنسبة 8.32% من مساحة العالم وتشمل الأراضي الصالحة للزراعة بمنطقة (MENA) أكثر من 11% من المساحة الإجمالية بها، التي تبلغ حوالي 198 مليون هكتار، فضلا عن كونها تشرف على ثلاث من أهم الممرات المائية: الخليج العربي، البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، بما يعطيها أهمية استراتيجية على صعيد خطوط النقل البحري والبري والجوي، هذا ويبلغ متوسط كمية المياه المتاحة للفرد سنويا في المنطقة بنحو(1200م^3) إضافة إلى ما تمتلكه من ثروات طبيعية هائلة لا سيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي ومن جانب آخر فاق عدد سكان المنطقة 313.43 مليون نسمة عام 2007م، أي بنسبة تقارب 4.74% من إجمالي سكان العالم (تهتان، 2009-2010، صفحة 96). وقد عرفت المنطقة نموا كبيرا من حيث عدد السكان ليصل سنة 2019 إلى 456.707 مليون نسمة أي حوالي 6% من إجمالي سكان العالم حسب معطيات البنك الدولي لسنة 2019، وتمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا احتياطي ضخم من البترول والغاز الطبيعي مما يجعلها مصدرا حيويا للاستقرار الاقتصادي العالمي ووفقا لمجلة النفط والغاز في (01 يناير 2009)، التي أكدت أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتلك 60٪ من احتياطي النفط العالمي الذي يقدر بحوالي (810.98 مليار برميل و128.936 كيلومتر مكعب)، و45٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم بحوالي 2.868.886 مليار قدم مكعب (81.237.8 كيلومتر مكعب)...، والجدول التالي يوضح تطور بعض مؤشرات التنمية بهذه المنطقة خلال الفترة 1990 إلى 2019.

الجدول رقم 02: بعض مؤشرات التنمية بمنطقة المينا (MENA) خلال الفترة (1990-2019):

المؤشر / السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	الزيادة السكانية (% سنوياً)	المؤشر العددي للفقر	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
1990	215.254	3,570	6,6	13,120	2167,314
2000	326.315	1,903	3,7	5,765	3066,006
2011	944.393	2,080	2,3	3,751	8327,378
2012	974.401	2,038	2,3	3,891	8897,037
2013	977.409	1,991	2,3	2,793	8655,902
1014	932.417	1,940	2,7	2,947	8541,767
2015	821.425	1,888	3,8	2,431	7383,28
2016	597.433	1,826	5,1	5,020	7277,532
2017	255.441	1,766	6,3	1,554	7416,586
2018	912.448	1,735	7,2	0,954	7943,947
2019	707.456	1,736	-	0,470	7991,129

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد إحصائيات (البنك الدولي: 2020).

من خلال الأرقام المسجلة في هذا الجدول نلاحظ أن التعداد السكان بالمنطقة في تزايد مستمر على مر السنين لكن بمعدل نمو سكاني مستقر نوعا ما، حيث بلغت نسبة الزيادة السكانية بين 01 و02% منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2019، وبالرغم من هذا الاستقرار في النمو السكاني إلا أننا نلاحظ تزايد مستمر للمؤشر العددي للفقر خاصة في السنوات الأخيرة ليصل سنة 2019 إلى 7.2 مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول مما يفسر أن معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) تعتمد على عائدات المحروقات في تمويل الاقتصاد الوطني بها، وهذا ما يفسره أيضا الانخفاض المستمر لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلى في دول المنطقة الذي بلغ سنة 2019 بـــــــــ 0.47%، كما أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مازال دون المستوى مقارنة بالدول المتقدمة حسب مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأخير، فنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العشرين عاما الماضية متوسطا ومدفوعا بالتغيرات الديموغرافية وكان نمو الإنتاجية ضعيفا أيضا، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية لبعض دول المنطقة.

الجدول رقم 03: تطور مؤشر التنمية البشرية في بعض دول المنطقة من 1990 إلى 2019

البلد / السنوات	متوسط النمو السنوي لمؤشر التنمية البشرية			مؤشر التنمية 2019 تقرير 2020	الترتيب الدولي تقرير 2020
	2000-1990	2010-2000	2019-2010		
تنمية بشرية مرتفعة جدا					
الإمارات العربية	0.94	0.39	0.91	0.890	31
السعودية العربية	0.76	0.79	0.60	0.854	40
البحرين	0.62	0.32	0.70	0.852	42
قطر	0.71	0.42	0.19	0.848	45
عمان	-	-	0.43	0.813	60
الكويت	1.18	0.06	0.25	0.806	64
تنمية بشرية مرتفعة					
الجزائر	1.09	1.26	0.41	0.748	91
لبنان	-	-	0.32	0.744	92
تونس	1.43	0.88	0.37	0.740	95
الأردن	1.25	0.53	0.12	0.729	102
ليبيا	0.75	0.34	1.08	0.724	105
فلسطين	-	-	0.38	0.708	115
مصر	1.31	0.90	0.63	0.707	116
تنمية بشرية متوسطة					
المغرب	1.44	1.48	1.20	0.686	121
العراق	0.58	0.62	0.65	0.674	123
سوريا	0.58	0.88	1.87	0.567	151
تنمية بشرية متدنية (منخفضة)					
موريتانيا	1.71	0.98	0.87	0.546	157
جيبوتي	-	2.17	1.61	0.524	166
السودان	1.90	1.52	0.94	0.510	170
اليمن	0.99	1.19	0.82	0.470	179
جنوب السودان	-	-	0.61	0.433	185

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على (برنامج المتحدة الإنمائي، 2020، صفحة 16)

ملاحظة: تصنيف مؤشر التنمية البشرية حسب تقرير عام 2020 كان على النحو التالي:

- تنمية بشرية مرتفعة جدا: (أكبر من أو يساوي 0.800)؛

- تنمية بشرية مرتفعة: (من 0.700 إلى 0.799)؛
- تنمية بشرية متوسطة: (من 0.550 إلى 0.699)؛
- تنمية بشرية متدنية (منخفضة): (أقل من أو يساوي 0.549).

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط النمو السنوي لمؤشر التنمية البشرية للعشريات الثلاث منذ عام 1990 إلى غاية عام 2019 في المجموعات الأربعة هو في تنازل من مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا إلى مجموعة التنمية البشرية المنخفضة، وبالرغم من ذلك هناك تفاوتات بين البلدان بصفة عامة فمثلا متوسط سنوات الدراسة لكل الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة هو أكبر من متوسط سنوات الدراسة في الكويت ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، نفس الملاحظة أيضا لباقي عناصر التنمية البشرية المتبقية؛

ونلاحظ على مستوى أعضاء الدول العربية أن أعلى معدل النمو لدليل التنمية البشرية للفئة 1990- 2000 سجل في السودان وموريتانيا وأدنى معدل سجل في العراق وسوريا، أما أعلى معدل النمو لدليل التنمية البشرية للفئة 2000-2010 سجل في جيبوتي والسودان وأدنى المعدلات سجلت في الكويت، ليبيا والبحرين كما نلاحظ أن معدل النمو لدليل التنمية البشرية للفئة 2010-2019 فإن أعلى المعدلات سجلت في سوريا، جيبوتي والمغرب، وأدنى المعدلات المعدلات سجلت في الأردن، قطر والكويت ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا. كما نلاحظ أيضا أن معدل النمو لدليل التنمية البشرية للفئة 2010 – 2019 سجل انخفاضا في كل دول المغرب العربي الكبير ماعدا ليبيا.

وإذا تتبعنا الانتقال بين مجموعات التنمية البشرية في الدول العربية، نلاحظ أن من أصل 5 بلدان في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة في عام 1990، انتقلت المغرب في عام 2019 إلى مجموعة التنمية البشرية المتوسطة فيما بقيت ثلاث بلدان ضمن مجموعة التنمية البشرية المنخفضة (موريتانيا، اليمن، السودان) ومن أصل سبعة دول في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة في عام 1990، انتقلت في عام 2019 ستة دول إلى مجموعة التنمية البشرية المرتفعة (الجزائر، تونس، ليبيا، الأردن، مصر وفلسطين) فيما بقيت العراق وسوريا ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، ومن المثير للاهتمام أن خمسة بلدان التي كانت ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة في عام 1990 انتقلت جميعها في عام 2019 ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا وهي(الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين وعمان).

ويبدو أن أداء البلدان العربية في عنصر الدخل أفضل بكثير مما هو عليه في التنمية البشرية، ويظهر ذلك جليا في الفارق الكبير بين ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وترتيب البلد حسب دليل التنمية البشرية، وهذا يدل أن تطور هذه البلدان في معدل دخل الفرد كان أسرع من مجال تنميتها البشرية وبالتالي يمكن توظيف ثمار النمو الاقتصادي لدفع عجلة التنمية البشرية للأمام لمواكبة التطور الحاصل في النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن تشخيص أي المجالات متأخرة من أجل استثمار النمو الاقتصادي للارتقاء بمستوى كفاءة أداء الجزء المتأخر من التنمية البشرية، وتتركز هذه الفوارق في دول الخليج بالدرجة الأولى التي قطعت شوطا كبيرا في مجال نموها الاقتصادي والذي يفوق تنميتها البشرية

بكثير وبالتالي تسخير الموارد البشرية والمادية فيها نحو الارتقاء بمستوى تنميتها البشرية، أما فيما يخص سوريا، الأردن ولبنان فنجد أن تنميتها البشرية متأخرة عن النمو الاقتصادي وبالتالي يجب الاستفادة من ثمار التنمية البشرية (الصحة والتعليم) وتوظيفها في الرفع من معدلات النمو، أما الجزائر وتونس فإن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يمشيان جنبا إلى جنب نحو تعزيز كل منهما.

ثالثا: انعكاسات الصدمة المزدوجة (انتشار جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط) على أهم مؤشرات التنمية البشرية في منطقة دول MENA

تفاقمت التحديات الإنمائية القائمة منذ زمن طويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أسهمت في زيادة معدلات الفقر وتدهور أوضاع المالية العامة وزيادة الاقتراض واستمرار تآكل الثقة في الحكومات، فلقد أثرت جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط على جميع جوانب الاقتصاد ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان من المتوقع حسب التقارير السداسية الصادرة عن مجموعة البنك الدولي أن تنكمش اقتصادات المنطقة بنسبة 5.2% عام 2020، وهو ما يقل عن 7.8% التوقعات في شهر أكتوبر 2019، مما يعكس تزايد الآفاق المتشائمة لاقتصاد المنطقة.

فقد أدت عمليات إغلاق الحدود والحجز وغير ذلك من تدابير التباعد الاجتماعي لتأخير انتشار فيروس كورونا إلى توقف الاقتصاد العالمي تقريبا، وكان أثر ذلك حدوث خسائر في الناتج وزيادة معدلات البطالة وانتشار معدلات الفقر ومواجهة الحكومات لأزمة لا تشبه أي أزمة أخرى، ويمكن أن نستعرض لكم مختصر انعكاسات الصدمة المزدوجة المتمثلة في مختلف تأثيرات هذه الصدمة لأهم مؤشرات التنمية البشرية بهذه المنطقة والمتمثلة فيما يلي:

1- تأثيرات الصدمة المزدوجة على الأوضاع الصحية في منطقة MENA:

لقد أثر مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الوضع الصحي بالمنطقة، وهو مرض معدي نتج عن فيروس كورونا المكتشف منذ أواخر عام 2019 إلى يومنا هذا، مما أدى إلى تسجيل حصيلة خسائر ضخمة ضمن أرواح البشر وصحتهم، حيث أغرقت جائحة كورونا العالم في أزمة فقد أصاب الفيروس مئات الملايين من البشر وأودى بحياة ملايين آخرين، وعطل نمو الاقتصاد في جميع أنحاء العالم وسجلت المنطقة ما يربو على خمسة ملايين إصابة بفيروس كورونا حتى نهاية شهر فبراير 2021، على الرغم من التدابير الوقائية المتخذة من طرف حكومات دول المنطقة للحد من الأزمة ووطأتها، والمتمثلة في الالتزام بالتباعد الاجتماعي وفرض القيود على تنقل الأفراد والغلق الجزئي للطرق والموانئ والمطارات والمصانع والتجارة والبنوك، كل هذا أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية سنة 2020، إذ كاد اقتصاد العالم أن يتوقف تماما بسبب هذه الصدمة المزدوجة.

وفي غياب اللقاحات لجأت البلدان إلى طرق مختلفة لكبح العدوى من بينها عمليات الإغلاق واستخدام الكمامات في نطاق واسع والتباعد الاجتماعي، وقد اعتمد النجاح في كبح العدوى مبكرا على الاستخدام الواسع النطاق للاختبارات والفحوص، وتعقب المخالطين وعزل الحالات التي ظهرت عليها أعراض، وأكدت العديد من الدراسات الجديدة على فوائد هذه الاختبارات والفحوص في إنقاذ الأرواح وموارد الرزق، وبدوره تعتمد القدرة على استخدام الفحوص وتعقب المخالطين على قوة مراقبة الصحة العامة والتواصل الواضح والشفاف من جانب الحكومات وهذا للحد من انتشار الفيروس عند المواطنين وتعديل سلوكياتهم.

لكن توفر اللقاحات الآن يبعث الآمال في إمكانية الوصول إلى مناعة قوية ومن ثمة تجنب المزيد من الوفيات واستعادة النشاط الاقتصادي ودرء مخاطر تفشي الجائحة مستقبلا، لكن يجب على الأنظمة الصحية العامة من اعتماد أسلوب الشفافية والقدرات التنظيمية للتوسع السريع لعملية التلقيح. لأن نظم الصحة العامة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتسم عادة بالضعف النسبي، والواقع أن أداء هذه البلدان كان هزيلا على مؤشر الأمن الصحي العالمي، الذي يقيس الاستعداد لمواجهة الأوبئة والجوائح، فحتى عام 2019 جاءت من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المركز الأخير بين مناطق العالم في مكونين من مكونات المؤشر في غاية الأهمية لمكافحة الجائحة هما: "القوة العاملة في علم الأوبئة، والاستعداد للطوارئ وتخطيط الاستعداد لها".

لكن هذا لا ينفي أن بغض النظم الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت مجهزة جيدا لا سيما تلك القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية والإمارات) وتأتي البحرين والإمارات بين بلدان العلم التي تشهد أعلى معدل للفحوص بالنسبة إلى عدد السكان، والجدول التالي يوضح تطور الوضع الصحي في بعض دول المنطقة من حيث عدد الإصابات بفيروس كورونا وبرامج التلقيح ضده في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى أواخر شهر مارس 2021.

الجدول رقم 04: تطور الوضع الصحي في بعض دول المنطقة حتى 21 مارس 2021

الحالات / البلد	الحالات/لكل مليون شخص	الفحوصات/لكل مليون شخص	جرعات التلقيح التي تم توزيعها	تم تلقيح (% من السكان)
قطر	61 866	593 580	549 613 حتى 14 مارس	20.64
الإمارات	44 141	3 547 569	7.3 مليون حتى 14 مارس	73.80
الكويت	50 772	455 811	360 000 حتى 08 مارس	8.43
البحرين	77 991	1 958 570	653 236 حتى 17 مارس	38.39
السعودية	10 937	415 389	3.19 مليون حتى 18 مارس	9.16
عمان	29 004	298 120	109 844 حتى 17 مارس	2.15
ليبيا	21 850	117 877	–	–

العراق	19 426	187 298	–	–
إيران	21 248	143 463	193 124 حتى 19 مارس	0.15
الجزائر	2 615	–	280 000 حتى 14 مارس	0.60
سوريا	978	–	–	–
اليمن	113	–	–	–
لبنان	64 610	498 091	420 138 حتى 20 مارس	2.03
الأردن	52 108	533 072	648 272 حتى 14 مارس	2.67
جيبوتي	6 599	123 188	–	–
الضفة الغربية وقطاع غزة	43 123	262 956	–	–
المغرب	13 209	1 576 616	6.69 مليون حتى 20 مارس	18.2
تونس	20 635	89 342	496 12 حتى 12 مارس	0.01 >
مصر	1 884	–	315 1 حتى 30 يناير	0.01 >

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على بيانات (البنك الدولي، تقرير أفريل 2021، الصفحات 07-08)

نلاحظ من خلال الجدول تتفاوت حملات التلقيح في بلدان المنطقة، وحصلت دول مجلس التعاون الخليجي على اللقاحات قبل معظم البلدان الأخرى، وتأتي الإمارات والبحرين في المقدمة فحتى يوم 21 مارس 2021، تم تلقيح 74% من سكان الإمارات و38% من سكان البحرين وتأتي بقية بلدان المنطقة بعدهما، كما تستفيد دول المجلس من التكنولوجيا لتسهيل برامج التلقيح مثل تطبيقات حجز وحدات التلقيح المتنقلة في البحرين، واعتمدت بعض بلدان المنطقة المتوسطة والمنخفضة الدخل على التعاون الدولي والمساندة المقدمة من برامج اللقاحات العالمية (مثل كوفاكس)، وعلى الرغم من أن غالبية البلدان النامية بالمنطقة وقعت عقودا مع شركات إنتاج اللقاحات، فإن المغرب فقط هو الذي شرع في برنامج للتلقيح لجزء كبير من السكان إلى حد الآن.

ومن المتوقع أن تساعد اللقاحات أي بلد للسيطرة على انتشار الفيروس مما يمهد الطريق أمام تعافي الاقتصاد، وتشير الأدلة الأولية إلى منافع كبيرة جدا من تطعيم السكان على نطاق واسع حيث أن نسبة كبيرة من السكان قد أصيبت بالفعل فإن المكاسب الاقتصادية المتوقعة من حملات التطعيم قد تكون أقل قليلا مما تشير إليه هذه الحسابات، رغم ذلك فإن منافع عمليات التلقيح الفعالة بالنسبة إلى تكلفة عدم التلقيح هائلة على الأرجح. كما أن الاستثمار في مجال الصحة العامة ووصفه استجابة قصيرة الأجل قد يحقق مكاسب على المدى الطويل، ومع توفر اللقاحات من المهم التخطيط لحملات تلقيح فعالة وتنفيذها، ولن يؤدي

الاستثمار الملائم في التلقيح إلى الحد من خطر نشوب أزمة طويلة الأمد وإلى التعجيل بوتيرة التعافي الاقتصادي فحسب بل سيعزز أيضا البنى التحتية للصحة العامة على المدى الطويل.

2- تأثيرات الصدمة المزدوجة على أوضاع الفقر في منطقة MENA

لم تلحق الجائحة أضرارا بالنشاط الاقتصادي فحسب بل أثرت تأثيرا عميقا على الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهناك طرق مختلفة زاد بها فيروس كورونا من مستويات الفقر منها التأثير المباشر الناتج عن الوقوع ضحية المرض، والأسر الفقيرة الأكثر عرضة لهذه المخاطر فعادة ما يعاني الفقراء من مشاكل صحية ويعيشون في ظروف صحية مزدحمة مع أسر متعددة الأجيال، وتقل فرص حصولهم على الصابون والمياه النظيفة، ومن بين الطرق غير المباشرة التي تؤثر على سبل الرزق تعطل الأسواق التي تسبب في رفع الأسعار وأحيانا في نقص المنتجات، علاوة على ذلك فقد أثرت الجائحة بشدة على سبل العيش وتسببت في وقوع الكثيرين من سكان المنطقة في الفقر وتشير الدلائل المبكرة من مسوح البنك الدولي إلى أن الجائحة أثرت بشكل غير متناسب على الفقراء، فالأسرة الأشد فقرا أكثر احتمالا للعمل لحسابها الخاص أو العمل في القطاع غير الرسمي، وهما قطاعان أكثر تأثرا بالجائحة ونتيجة لذلك يفقد الفقراء دخولهم على الأرجح ويتدهور الوضع المالي للأسر الفقيرة بشكل سريع، وعلى الرغم من برامج التحويلات المختلفة وآليات التأقلم الأخرى التي قامت بها الكثير من حكومات المنطقة، يعاني العديد من الأسر من انخفاض كبير في القوة الشرائية، ويتحول هذا الانخفاض إلى زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتأثرت الأسر الأشد فقرا أكثر من غيرها، وأكبر مثال ما توضحه البيانات الواردة من تونس ويمكن توضيح تأثيرات الصدمة المزدوجة على أوضاع الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تأثيرات الصدمة على أوضاع الفقر في منطقة MENA

اتجاه الفقر قبل فيروس كورونا في المنطقة MENA	تأثير الصدمة المزدوجة على عدد الفقراء في المنطقة MENA
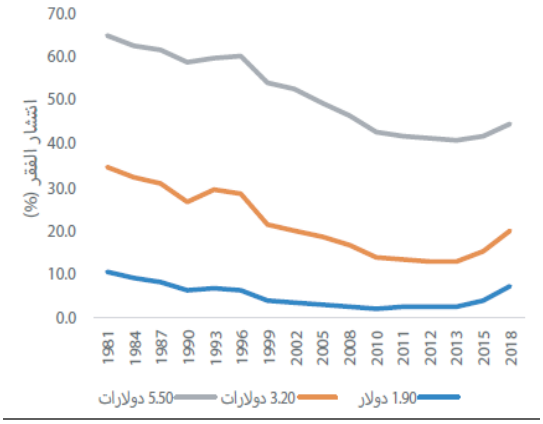	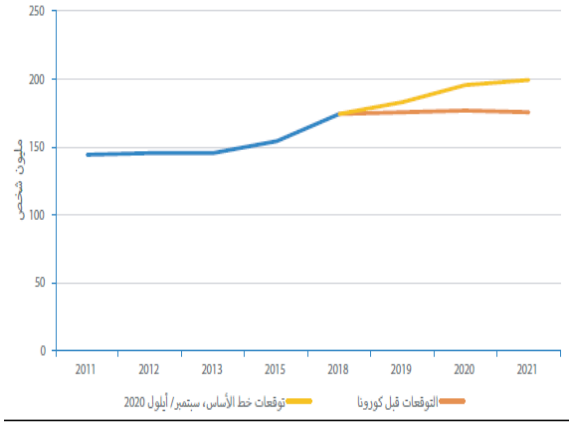

المصدر: من تصميم الباحث اعتماد على بيانات (البنك الدولي، تقرير أكتوبر 2020، الصفحات 19-21)

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفض انخفاضا ملموسا بين عامي 1981 و2013 على جميع المؤشرات القياسية خط الفقر (الدولي) البالغ 1.90 دولار للشخص في اليوم، أو خط الدخل للشريحة الدنيا من ذوي الدخل المتوسط البالغ 3.20 دولارات، أو خط الدخل للشريحة العليا من ذوي الدخل المتوسط البالغ 5.50 دولارات لكن معدلات الفقر شهدت ارتفاعا في المنطقة منذ عام 2013 وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى الصراع في اليمن وسوريا، على الرغم من أنها تعكس أيضا منذ عام 2015 ارتفاع معدلات الفقر في مصر وإيران والأردن.

3- تأثيرات الصدمة المزدوجة على أوضاع العمالة في منطقة MENA

كما أن العديد من العمال في القطاع الضخم غير الرسمي في كثير من بلدان المنطقة معرضون بشدة لتأثيرات جائحة كورونا، فأغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها أسواق عمل مزدوجة، الأولى هي سوق رسمية يهيمن عليها قطاع عام ضخم وأرباب العمل فيه هم الجهاز الإداري للحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة، ويضم القطاع العام نسبة ضخمة من مجموع العمالة، أما سوق العمل الأخرى فهي قطاع غير رسمي ضخم لا يتوفر له سوى القليل من الأمن الوظيفي ولا توجد به فعليا أي حماية اجتماعية، ويبين الشكل الآتي أن العمل الحر وغيره من الوظائف في القطاع غير الرسمي منتشر في العديد من بلدان المنطقة.

الشكل رقم 02: تأثيرات الصدمة على أوضاع العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

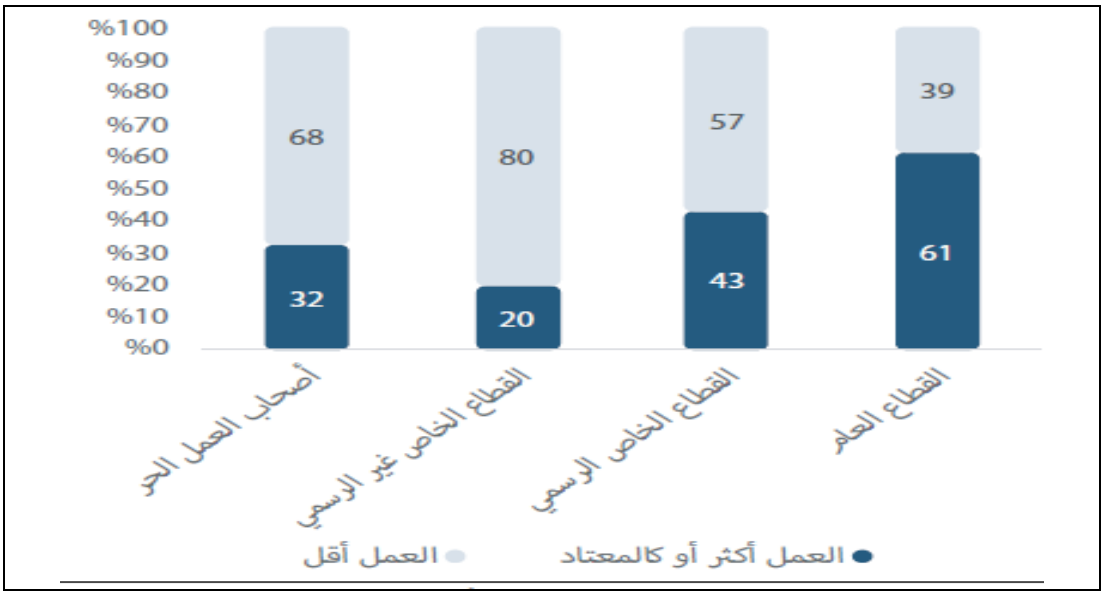

المصدر: من تصميم الباحث اعتماد على بيانات (البنك الدولي، تقرير أكتوبر 2020، صفحة 23).

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن جائحة كورونا تشكل صدمة للمنطقة على صعيد الاقتصاد والصحة العامة تزيد من تدهور مستويات الرفاهة، وعلى الرغم من أن عدد الإصابات والوفيات في المنطقة يبدو معتدلا مقارنة بأوروبا وأمريكا الشمالية والهند والبرازيل، فإن الجائحة تؤثر تأثيرا عميقا على سبل العيش وتتسبب في انزلاق العديد من السكان إلى براثن الفقر.

وهناك العديد من المسارات التي قد تزيد الجائحة من خلالها معدلات الفقر كما أن الأسر الفقيرة أكثر عرضة لمخاطر المرض، فالفقراء يعانون على الأرجح ظروفا صحية سيئة من قبل الجائحة ويعيشون في أماكن مزدحمة في أسر متعددة الأجيال ويحصلون على كميات أقل من الصابون أو المياه النظيفة وتشمل المسارات غير المباشرة التي تؤثر على سبل عيش الناس في الأسواق التي أدت إلى ارتفاع الأسعار وأحياناً إلى نفاد المخزونات، علاوة على ذلك وبسبب سياسات الإغلاق التي طبقت لوقف تفشي الجائحة، فقد الكثيرون ولا سيما في القطاع غير الرسمي قدرتهم على كسب الدخل.

4- تأثيرات الصدمة المزدوجة على أوضاع الدخل في منطقة MENA

بسبب سياسات الإغلاق والتباعد الاجتماعي فقد كثير من الفقراء خاصة ممن يعملون في القطاع غير الرسمي قدرتهم على كسب الدخل، وعلى سبيل الخصوص الوضع الحالي في اليمن، وقد دفع ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض التحويلات المالية وتراجع المساعدات الإنسانية في بلد دمرته سنوات من الصراع السكان إلى حافة المجاعة، ومن الممكن أن يرتفع عدد من يواجهون انعدام الأمن الغذائي في حالات الطوارئ وخطر المجاعة من 3.6 مليون إلى 5 مليون شخص. والشكل التالي يوضح كيف أن القدرات على كسب الدخل كانت مقيدة بشدة في مختلف بلدان المنطقة:

الشكل رقم 03: تأثيرات الصدمة على أوضاع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تأثير انهيار أسعار النفط على الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	تأثير فيروس كورونا على القدرة على كسب الدخل
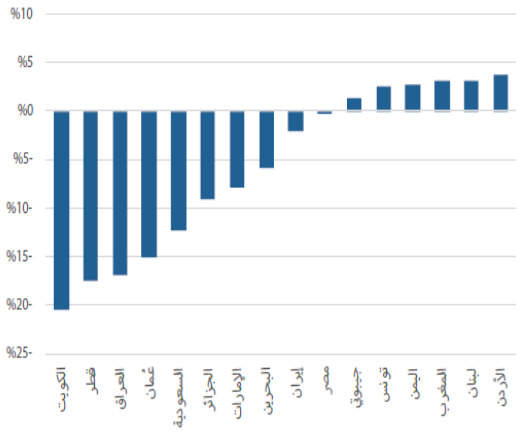	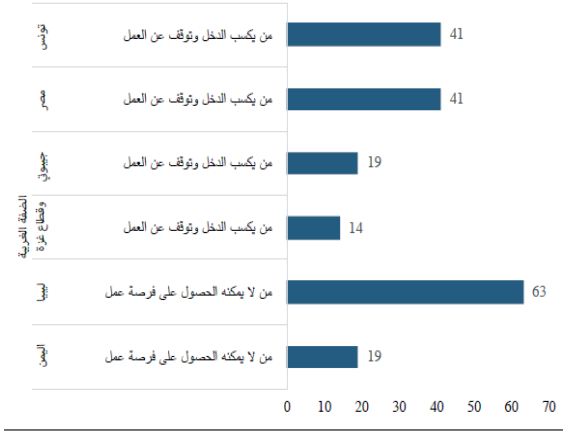

المصدر: من تصميم الباحث اعتمادا على بيانات (البنك الدولي، تقرير أفريل 2020، الصفحة 07، تقرير أكتوبر 2020، الصفحة 22)

من خلال الشكل يتجلى أن هناك أسباب مختلفة تجعل الأسر الفقيرة أكثر عرضة للتوقف عن العمل فالأسرة الأشد فقرا أكثر احتمالا للعمل لحسابها الخاص أو العمل في القطاع غير الرسمي، وهما قطاعان أكثر تأثرا بالإغلاق الاقتصادي، فمثلا في اليمن نلاحظ أن عدد قليل نسبيا 19% ممن وجدوا صعوبات في قدرتهم على الذهاب إلى العمل، وفي المقابل في ليبيا بلغت نسبة العمال الذين لم يتمكنوا من الوصول

إلى وظائفهم 63%، وفي جيبوتي فإن 19% من المعيلين الذين كانوا يعملون وتركوا وظائفهم بعد تفشي الجائحة وفي تونس لم يتمكن 41% من السكان من مواصلة العمل، وفي مصر أثرت تدابير الاحتواء بشكل حاد على احتمال عمل المعيلين أيضا.

وعلى الرغم من برامج التحويلات وآليات التكيف تواجه العديد من الأسر انخفاضا كبيرا في قدرتها الشرائية، وهو ما يتحول إلى زيادة في انخفاض مستوى الأمن الغذائي مثل ما هو الحال في تونس وليبيا وغيرها، ووفقا لتوقعات الخبراء فإن التوزيع القطاعي لانكماش الناتج المحلي الإجمالي بسبب جائحة كورونا في تونس هو أن القطاعات الأكثر تضررا "عالية المخاطر" هي السياحة أو الفنادق والمقاهي والمطاعم، وفي مواجهة صدمة الدخل هذه اعتمدت الأسر عدة استراتيجيات للحفاظ على سبل كسب الرزق فقد اعتمدت على مدخراتها أو اقترضت لتغطية نفقاتها، كما أدى تراجع أسعار النفط إلى انخفاض الدخل في بلدان المنطقة وكان لهذا التراجع تأثير مباشر على البلدان المصدرة للنفط وتأثير غير مباشر على البلدان المستوردة على الرغم من أن القاعدة العامة هي أن الأسعار المنخفضة تصب في مصلحة البلدان المستوردة وتضر بالبلدان المصدرة، من خلال تراجع تحويلات العاملين بالخارج وانخفاض الاستثمار الأجنبي والقروض السيادية.

5- تأثيرات الصدمة على التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

حتى قبل تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) كان أطفال المدارس بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعانون أوضاعا سيئة وكانت نواتج التعلم متدنية إلى أقصى حد في معظم البلدان، حيث أظهرت نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام 2018 أن أداء القراءة للطلاب البالغين من العمر 15 عاما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان يتخلف بمعدل من 2 إلى 4 سنوات من التعليم عن المتوسط الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكانت مخرجات التعليم غير متكافئة إلى حد كبير، حيث تفوقت الفتيات باستمرار على الأولاد نظرا لأن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية تعلب دورا بارزا في مستوى تعلم الطلاب.

وحسب ما ورد ففي تقرير البنك الدولي الأخير فإن جائحة كورونا أدت إلى تدهور مستوى تعليم 103 ملايين طالب في المنطقة، مما كان له الأثر في تعرض الأطفال ممن لا يمتلكون أجهزة كمبيوتر أو خدمات الإنترنت عالية السرعة على وجه الخصوص لخطر التخلف عن الركب أكثر من أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إليها. ولحسن الحظ، تدخلت جهود حكومية واسعة النطاق باستخدام الأساليب التي أتاحتها التكنولوجيا لدعم التعلم عن بعد والتعليم عن بعد والتعلم عبر الإنترنت على الصعيد الوطني لبلدان المنطقة لملء الفراغ الذي نشأ عن تأثير الجائحة، ولا تزال مثل هذه الأساليب تخضع للتطوير حيناً بعد حين.

فعلى سبيل المثال الأردن وعلى الرغم من أنه كان من بين أولى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي فرضت عمليات إغلاق عامة وإغلاق صارم للمدارس، إلا أن الحكومة تحركت بسرعة لتقليل خسائر التعلم الناجمة عن هذا الإغلاق، وتعاونت وزارة التعليم مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ومع مؤسسات القطاع الخاص ومنصات التعليم الإلكتروني الخاصة (ومنها منصات "إدراك" و"موضوع"، و"أبواب"، و"جو أكاديمي") لتطوير منصات التعلم الإلكتروني. وفي مصر تحركت وزارة التربية والتعليم

الفني بسرعة في بداية جائحة كورونا لتسريع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل الوصول إلى بنك المعرفة المصري المتاح على شبكة الإنترنت ولقد استفادت الوزارة من البنية التحتية القائمة وتقنية التعليم المعجلة للوصول إلى جميع الطلاب في منازلهم وتم تقديم المحتوى الرقمي المصنف حسب الصف والمادة الدارسية بدءا من مرحلة رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر (الثالث الثانوي) من خلال بنك المعرفة المصري على شبكة الإنترنت، كما تم إنشاء منصة رقمية جديدة للفصول الدراسية الافتراضية.

إن اغتنام الفرصة التي تقدمها تكنولوجيا التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعني إشراك الجميع بلا استثناء وعدم تخلف أي فئة عن الركب، وفي هذا الشأن يمكن لمؤسسات التنمية مثل البنك الدولي أن تلعب دوراً في تنظيم الاجتماعات وحشد الأطراف الفاعلة للمساعدة في تحويل الأمثلة التي يقودها القطاع الخاص للتعلم الرقمي والارتقاء بها من مجرد تدخلات منعزلة لتصبح تدخلات رسمية تضطلع بها الحكومات على نطاق واسع وتعميماً لفوائدها على المستوى الوطني

4- تأثيرات الصدمة على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)

إن النمو الاقتصادي باختصار هو أكثر الطرق استدامة لخفض الدين العام لكنه أيضا الأكثر صعوبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأنه يتطلب إصلاحات هيكلية لزيادة الإنتاجية وإتاحة فرص العمل للمواطنين، حيث يعاني العديد من دول المنطقة من خصائص تجعل برامج التحفيز المالي غير فعالة وفي مثل هذه الأوضاع قد يرغب صانعو السياسات في دراسة تطبيق إصلاحات في المالية العامة في وقت مبكر من مرحلة التعافي، ولعل الأهم من ذلك أن الإصلاحات المؤسسية التي تساعد من رفع مستوى شفافية الديون وجودة الاستثمارات العامة يمكن تنفيذها فورا بتكلفة مالية محدودة، كما أنها تبشر بتعزيز النمو على المدى الطويل، ونستعرض لكم من خلال الشكل الآتي تطورت النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو يرتكز أولا على آفاق النمو لعام 2019، ثم يعرض التوقعات لعامي 2020 و2021 ويناقش أيضا تطورات الاقتصاد الكلي المختلفة في بلدان المنطقة مصنفة حسب مستوى التنمية واعتمادها على صادرات النفط.

الشكل رقم 04: تطور النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والعالم

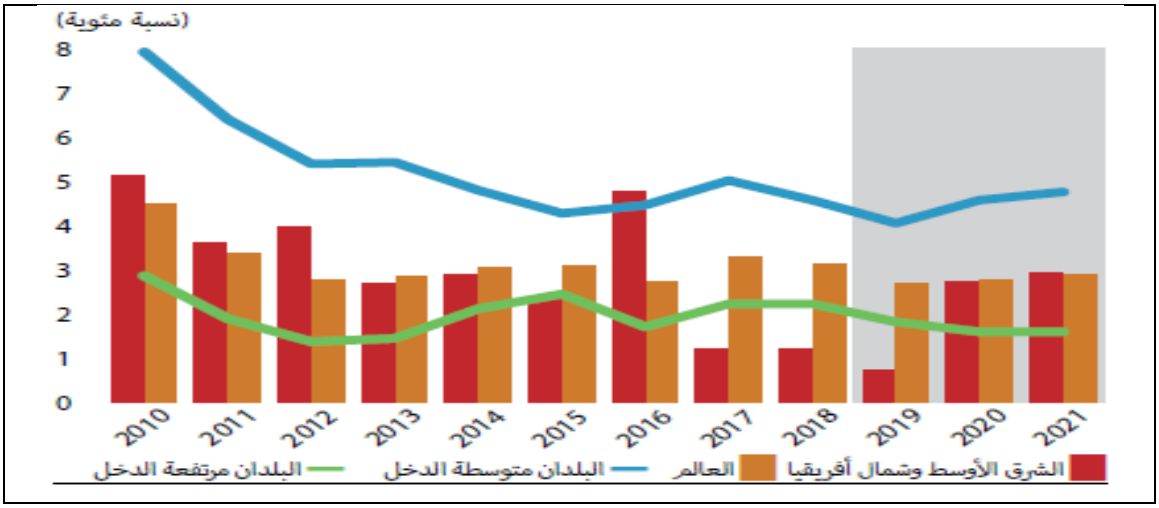

المصدر: من تصميم الباحث اعتمادا على بيانات (البنك الدولي، تقرير أكتوبر2019، صفحة 04).

من خلال الشكل وفي خضم ذلك توقع الخبراء أن ينكمش اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل – 2.4 في سنة 2020، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين هما: تفشي الجائحة وتراجع الطلب العالمي على النفط، وقد أدى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط بنحو 50% ووصولها إلى أدنى مستوى منذ أكثر من 20 عاما، إذ انخفض سعر خام برنت من حوالي 65 دولار للبرميل إلى نحو 20 دولار في أفريل 2020، ونتيجة لأهمية الاقتصادات المصدرة للنفط باعتبارها الكتلة المرجحة في اقتصادات المنطقة، فإن تراجع الإيرادات النفطية يمثل تحديا بالنسبة لها وسببا في تراجع الناتج المحلي لقطاعها النفطي ككل، لكن العامل الآخر والأكثر تأثيرًا على الأداء الاقتصادي بدول المنطقة يتعلق بالانكماش العميق في قطاعها غير النفطي، فعلى سبيل المثال بالرغم من أن تراجع أسعار النفط سيقلص معدلات نمو القطاع النفطي بدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.7% وفق تقديرات البنك الدولي فإن تأثير الأزمة سيكون أكثر إيلامًا على القطاع غير النفطي الذي سيتراجع نموه بدول المجلس بنسبة 4.3%، وتنطبق هذه التوقعات بشكل أو بآخر على الدول غير الأعضاء بالمجلس، ويشير ذلك إلى حقيقة وعمق التأثير السلبي للأزمة الراهنة على مختلف جوانب الأنشطة الاقتصادية للدول.

وحسب ما أفاد به تقرير البنك الدولي يناير 2021 حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن جائحة كوفيد–19 تسببت في فقدان المنطقة بـــــــــ 5% من الناتج عام 2020، كما تصاعدت حدة خسائر التوظيف في العديد من الاقتصاديات ولا يزال معدل التوظيف منخفضا، ومن المتوقع أن تؤدي صدمة الدخل الناجمة عن الجائحة إلى زيادة عدد ممن يعيشون دون خط الفقر في المنطقة والمقدر بـــــــــ 5.5 دولار يوميا بعشرات الملايين في العام الحالي، وتشير التقديرات إلى أن الناتج في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انكمش بنسبة 5.7% في العام الماضي، وقد شهدت البلدان المستوردة للنفط انكماشا أكثر اعتدالا بواقع 2.2% في عام 2020، مما يعكس بشكل مبدئي التفشي المحدود لفيروس كورونا في النصف الأول من العام وانخفاض أسعار النفط، لكن ارتفاع وتيرة الإصابات الجديدة على نحو سريع وحالة عدم اليقين على صعيد السياسات أسفر عن مضاعفة أثر تعطل الأنشطة المرتبطة بالجائحة.

وحتى اليوم لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثلها مثل باقي أنحاء العالم تواجه أزمة ناتجة عن تفشي الجائحة، ففي عام 2020 انكمش الناتج الحقيقي للمنطقة بنسبة 3.8% حسب ما أفاد به تقرير البنك الدولي أفريل 2021، ولن يكون التعافي المتوقع عام 2021 قويا على الأرجح بالدرجة الكافية للسماح للمنطقة باستعادة ما كانت عليه من مستوى النشاط الاقتصادي عام 2019 وبالتأكيد ليس هو المستوى الذي كان يتوقعه الخبراء قبل تفشي الجائحة.

ويتطلب تعزيز النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطبيق إصلاحات هيكلية عميقة مطلوبة بشدة لزيادة إنتاجية القوة العاملة الحالية وتوفير الوظائف للسكان في سن العمل ومشاركة المرأة في قوة العمل بالمنطقة وهي الأقل على مستوى العالم، ومن أكثر السبل فاعلية هي توظيف المزيد من الناس وتعزيز إنتاجية القوة العاملة الحالية وتشجيع المنافسة العادلة واعتماد التكنولوجيا الرقمية وخاصة في مجالي التمويل والاتصالات، وستكون لهذه التحسينات أهمية خاصة للقطاع غير الرسمي الذي سيتمكن

من الوصول إلى الخدمات والأسواق التي كانت في السابق حكرا على قلة محظوظة وعلى المؤسسات المملوكة للدولة، وفي بعض البلدان حيث لا تزال البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية وأنظمة الدفع الرقمي تحتاج للتطوير من المهم إزالة الحواجز التي تحول دون دخول الأسواق والخروج منها.

خاتمة

استعرضنا لكم من خلال هذا البحث ملخصا لأهم انعكاسات الصدمة المزدوجة المتمثلة في انتشار جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط على التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويرجع هذا إلى أن أي صدمة اقتصادية تقع في بلد ما تنتشر سريعا إلى بلدان أخرى من خلال الروابط التجارية والمالية، علاوة على ذلك فان التكلفة الإجمالية الناجمة عن تفشي جائحة في العالم مثل سارس أو كورونا تتجاوز الأضرار المباشرة بالبلد المنتشر فيه المرض، كما حاولنا تقديم تحليل لهذه الانعكاسات المتمثلة في تأثيرات الصدمة على أهم مؤشرات التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى العديد من النتائج وفق سياق معرفي ومنهجي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة ويمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي:

– انتشار فيروس جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط انعكسا سلبا على جميع جوانب التنمية والاقتصاد ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ففي عام 2020 انكمش الناتج الحقيقي للمنطقة بنسبة 3.8% ومن المتوقع أن يصل 2.2 %عام 2021 حسب ما أفاد به تقرير البنك الدولي أفريل 2021.

– تعد التكلفة الاقتصادية والمالية والاجتماعية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا الأكثر كلفة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأثرت الجائحة تقريبا على كل قطاعات الاقتصاد بالمنطقة بما في ذلك الزراعة والخدمات التجارية وغير التجارية حيث يعمل معظم العمال منخفضي الأجر والنساء؛

– إن تراجع أسعار النفط أدى إلى انخفاض الدخل في بلدان المنطقة وهذا التراجع ذو تأثير مباشر على البلدان المصدرة للنفط وتأثير غير مباشر على البلدان المستوردة من خلال تراجع تحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي والقروض السيادية؛

– أن جائحة كوفيد–19 تهوي بنحو 100 مليون إنسان إلى الفقر المدقع في أسوأ نكسة للتنمية في غضون جيل أيضا، وتسدد للتنمية البشرية ضربة قاسية في عام 2020 وهذا حسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2020؛

– محور التنمية البشرية ليس مجرد تلبية الاحتياجات الأساسية، وإنما تمكين كل إنسان من تحديد مساره الخاص نحو حياة تستمد جذورها من رحابة الحريات والجد عليه لتحقيق طاقاته،

– أدت العائدات الحكومية المتناقصة إلى جانب الحاجة إلى دعم الأسر الضعيفة وغير ذلك من الاستجابات على صعيد السياسات للتصدي لجائحة فيروس كورونا إلى زيادة الدين العام في مختلف أنحاء المنطقة الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها.

بناء على النتائج التي توصلنا إليها ضمن هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

– ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين كافة القطاعات الاقتصادية لتجاوز أزمة الصدمة خاصة جائحة كورونا وتوفير مناخ الأمن من خلال اتخاذ الإجراءات الاحترازية في كافة الوحدات الاقتصادية لحماية الموظفين والزبائن وتجنب الغلق الكلى في الأزمات؛

– ضرورة العمل على تشكيل مركز معلومات لإدارة الأزمات والكوارث لتجميع كافة المعلومات من كافة المؤسسات المختصة لإمداد صناع القرار بالمعلومات الدقيقة في التنبؤ بالأوضاع المستقبلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ووضع الحلول المناسبة لها لتجاوز الأزمات؛

– على سلطات المنطقة البحث بدقة في بعدين حاسمين من أبعاد التنمية البشرية: الولاية على الحياة (أي القدرة على المشاركة في صنع القرار واتخاذ الخيارات المطلوبة) والقيم (أي الخيارات المنشودة بالدرجة الأكبر) مع إيلاء اهتمام خاص للتفاعل مع الطبيعة؛

– دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأثر الاقتصادي الأكبر على امتداد أثر الصدمة من خلال أدوات السياسة الاحترازية الكلية عبر خفض تدريجي ومدروس ومؤقت لأوزان المخاطر الخاصة بها في إطار متطلبات رأس المال؛

– ضرورة تنويع الاقتصاد بالمنطقة وعدم الاعتماد على قطاع واحد كقطاع رئيسي مع تنويع الشركاء التجاريين وتحسين البيئة الاستثمارية بخلق المناخ الاستثماري المشجع لجذب مختلف الاستثمارات وتنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره التنموي؛

– تسخير أجندة التكامل التجاري الإقليمي في تمكين الإصلاحات المحلية يمكن من تحقيق النمو وفرص العمل والاستقرار بالمنطقة؛

– إعداد رؤية استراتيجية محددة المسارات توضح كيفية التحول الرقمي في المؤسسات مع ضرورة دعم وتعزيز البيئة التكنولوجية بمعدات وأجهزة تتناسب ومتطلبات هذا التحول مع رصد موازنات مالية لتجهيز هذه البيئة؛

– الاستعداد لما بعد كورونا لتبني بديل سياحي جديد يعتمد على توظيف الموارد والتراث الطبيعي لتشجيع السياحة البيئية من خلال تأهيل الموقع السياحية المهملة وإعادة التفكير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التكامل التجاري وخفض الاعتماد على النفط، وذلك بالاعتماد على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشراك المجتمع المدني في عمليات صنع القرار.

المراجع:

- أكرم مسلم دخل الله الشواوره، (2005)، الإنفاق الحكومي والخاص وأثرهما في التنمية البشرية في الأردن للمدة 1970–2020، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الموصل، العراق.
- البنك الدولي، (أفريل 2021)، أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن.
- البنك الدولي، (أكتوبر 2020)، أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن.

- البنك الدولي، (أكتوبر2019)، الارتفاع إلى آفاق أعلى: تشجيع المنافسة العادلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن.
- الطاهر لبيب، (2007)، إلياس بيضون، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة – المجلد الثالث البعد الاجتماعي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى،
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2020)، أفق جديد التنمية البشرية والأنتروبوسين، *تقرير التنمية البشرية*. نيويورك.
- حسن حسني محمود، ومحمود عبد الرزاق محمود حامد، (2006)، التنمية الاقتصادية. دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- حمزة مزيان، (2015–2016)، تنافسية رأس المال البشري– دراسة مقارنة بين دول اتحد المغرب العربي–(أطروحة دكتوراه)، جامعة شلف، الجزائر.
- رعد سامي التميمي، (2013)، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي– الفرص والتحديات– دار دجلة، الأردن..
- عبد الموجود إبراهيم أبو الحسن، (2006)، التنمية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- مراد تهتان، (2009–2010)، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا– دراسة قياسية للفترة (1980 – 2006)– (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي)، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.
- مصطفى كامل السيد، (1998)، مفهوم التنمية البشرية، *مجلة رؤى جديدة*، (العدد 04)، 23.
- يوسف بن يزة، (2009–2010). التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي، (رسالة ماجستير)، جامعة باتنة، الجزائر.

- UNDP. (1990), *Human Development Report*, New Yourk.
- UNDP. (1996), *Human Development Report*, New York.